

المبحث الثاني

أهم مشاكل الاستثمار قصير الأجل

المبحث الثاني

أهم مشاكل الاستثمار قصير الأجل

نظراً لتركيز المصارف الإسلامية على الاستثمار قصير الأجل لأهميته السابق توضيحها في البحث السابق ، فإن من الواجب التعرف على أهم المشاكل الناتجة عن التطبيق العملي للاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية بصفة عامة ، تمهيداً لمحاولة تقديم حلول مقترحة لها ، ويتناول هذا البحث دراسة أهم المشاكل وهي :

أولاً : انخفاض سرعة استثمار ودوران الأموال في الاستثمار قصير الأجل .

ثانياً : صعوبة مساهمة الاستثمار قصير الأجل في المشاريع التنموية .

أولاً : انخفاض سرعة استثمار دوران الأموال في الاستثمار قصير الأجل :

تعتمد البنوك الربوية في سرعة دوران أموالها على الاقتراض بالفائدة ولو لمدة قصيرة جداً ، وأيضاً على خصم الأوراق التجارية فيقوم بنك ربوي مثلاً بشراء كميالة من أحد عملائه وموعد استحقاقها أجل ونظير انتظاره حتى موعد استحقاقها يقوم بدفع مبلغ للمستفيد يقل عن مبلغ الكميالة الذي سيدفع وقت الاستحقاق . ولكن للمصرف الإسلامي لا يستطيع عمل ذلك أبداً لمخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية .

وأثبت الواقع العملي في المصارف الإسلامية بصفة عامة أنها تركز على صيغة بيع الربحية للأمر بالشراء وأنها تنفذ بالبيع الأجل ، وتسدد القيمة البيعية على دفعات خلال السنة التي يتفق عليها الأمر بالشراء مع للمصرف والتي قد تصل أحيانا إلى ثلاث سنوات أو أكثر ، وتنتج عن ذلك عدم انتظام بعض الدينين في سداد التزاماتهم وتوقف البعض الآخر ومماطلته في السداد مما يؤدي إلى اضطراب المصرف الإسلامي إلى اتخاذ اجراءات قضائية ضد المماطلين في السداد ومحاولة تحويل بعض الضمانات (عقارات، معدات... إلخ) إلى سيولة ، وذلك مما يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال للمستثمرة في عمليات الربحية للأمر بالشراء وتعرض جزء آخر للضياع والتحول إلى ديون معدومة .

بالإضافة إلى أن عمليات التوظيف الخارجى ظهر عنها العديد من المشاكل وتسيبت في بعض الخسائر ابتداء بعمليات **Dealing Room** وانتهاء بمأساة بنك الإعتماد والتجارة . مما أدى أيضاً إلى تعطيل أو خسارة جزء من الأموال للوظيفة بالخارج في استثمارات قصيرة الأجل . وسيتم التركيز على توضيح بعض النقاط الهامة بالنسبة لما يلي :

أ - للربحيات الداخلية (عمليات الربحية للأمر بالشراء) .

ب - التوظيف الخارجى .

أ - المراجعة للأمر بالشراء :

وهذه الصيغة تعامل بها المصارف الإسلامية مع للتعاملين معها بداخل البلاد، وقد يكون موضوع المراجعة سلعة متحة بالداخل أو سلعة مستوردة من الخارج.

١ - الأهمية النسبية لعمليات المراجعة للأمر بالشراء : وفيما يلي أمثلة لبعض المصارف الإسلامية والتي يتضح منها الأهمية النسبية لعمليات المراجعة فى بعض السنوات :

بنك دى الإسلامى : وفيما يلي جدول يوضح توزيع الاستثمار فى نهاية كل من عام

١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، وذلك بالمليون درهم (١)

١٩٩٢		١٩٩١		نوع الاستثمار
%	المبلغ	%	المبلغ	
٤,٥	١٦٩,٧	٣,٥	١٢٦,٠	- استثمار عقارية
٣,٥	٩٤,٦	٢,٣	٨٣,٦	- استثمارات طويلة الأجل
٧٣,٥	٢٧١٥,٩	٧٩,٣	٢٨٦٢,٤	- مرابحات (سلع وسيارات ومبانى)
١٦,٠	٥٨٩,٩	١٣,٤	٤٨٣,١	- استصناع
٢,٠	٧٣,٥	٠,٧	٢٤,١	- مشاركات (مبانى وأخرى)
١,٥	٥٣,٦	٠,٨	٢٧,٥	- مضاربات
%١٠٠	٣٦٩٧,٢	%١٠٠	٣٦٠٦,٧	المجموع

ومما سبق يتضح أن نسبة المرابحات هى أعلى النسب فى توزيع الاستثمارات المحلية فى عام

٩٢,٩١ فى بنك دى الإسلامى .

بنك البركة الإسلامى للاستثمار - البحرين :

ولقد أوضحت للبيانات عن عام ١٩٩٢ أن قيمة التمويل التجارى والاستثمارى (مرابحة

ومشاركة وإيجارة) صافى (بعد خصم الديون للشكوك فى تحصيلها يبلغ ١١٩ ، ٧٠٣ ، ١٥٠ ، دولار أمريكى من مجموع من مجموع للوجودات الذى يبلغ ١٤٣ ، ١٩٥ ، ٢٧٩ . دولار أمريكى (٢) بنسبة ٨٣,٥٪ تقريبا . ثم جاء فى الإيضاحات ما يلى :

تمويل تجارى واستثمارى (مرابحة ومشاركة وإجارة) صافى (٣) :

(١) للصدر : تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٩٩٢ ، ص ١٤ ، ١٨ .

(٢) انظر ، تقرير مجلس الإدارة ، عام ١٩٩٢ ، ص ٢٠ .

(٣) انظر ، للرجع السابق ، ص ٢٥ .

١٩٩٢	١٩٩١	نوع الاستثمار / السنة
٥٤ ٣٤١ ٥٠٤	٤٢ ٥٨١ ٨٥٤	مربحات فى سلع
٥٣ ٧٢٣ ٤١٤	٢٧ ٧٤٧ ٨٩٤	مربحات ومشاركات مع العملاء
٩ ... ٩٢٠	٥ ٥٣٦ ٠٩٧	مربحات مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
٧ ٧٣٧ ٣١٢	تمويل شراء عقود إيجار
١١٩ ٧٠٣ ١٥٠	٧٢ ٢٦٥ ٨٤٥	المجموع
(٥ ١٠٠ ٠٠٠)	(٣ ٦٠٠ ٠٠٠)	مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها

وكما أوضحت للميزانية أن الاستثمارات (بالنولار الأمريكى) كمايلى :

١٩٩٢	١٩٩١	الاستثمار بالنولار الأمريكى
١١٩٧٠٣١٥٠	٧٢ ٢٦٥ ٨٤٥	- تمويل تجارى واستثمار (مربحة ومشاركة واجارة) صافى
١١٧٣ ٣٣٣	_____	- عقارات لغرض بيعها
٢٧٧٥ ...	٣٧٧٥ ...	- استثمار فى شركات
١٧٣ ٠١٨	_____	- استثمارات
١٢١ ٠٥٢ ٢٧٦	٧٦٠٤٠ ٨٤٥	مجموع الاستثمارات

ومما سبق يتضح ما يلى :

(١) أن معظم التمويل التجارى والاستثمارى عبارة عن مربحة وأن التمويل عن طريق الإجارة ضئيل ويمثل نسبة ٦٪ تقريباً . من إجمالى التمويل التجارى والاستثمارى عام ١٩٩٢ م بينما نجده منعدم عام ١٩٩١ م .

(٢) أن التمويل التجارى والاستثمارى (الذى يركز على المربحة) يمثل نسبة ٩٥٪ تقريباً من إجمالى الاستثمارات عام ١٩٩١ م ونسبة ٨, ٩٨٪ تقريباً من إجمالى الاستثمارات عام ١٩٩٢ م .

(٣) من كل ما سبق يتضح بجلاء وبوضوح أن البنك يركز على التعامل بصيغة المربحة .

بنك التنمية التعاوني الإسلامي - السودان : فيما يلي جدول لتوزيع الاستثمارات حسب الصيغ الإسلامية بالمليون جنية سوداني^(١).

١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		نوع الاستثمار
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
٥٩	٢١٠,٤	٦٣	٨٧,١٧	٤٢	٣٤,٦٥	- مرابحات
٢٥	٨٧,٣	١٤	١٩,٦٣	٢١	١٧,٧٩	- مشاركات
١٢	٤٣,٢	١٧	٢٤,٠٤	٢٧	٣٠,٦١	- مضاربات
٤	١٢,٦	١٦	٨,٦٧	—	—	- استثمار مباشر
%١٠٠	٣٥٣,٤	%١٠٠	١٣٩,٥	%١٠٠	٨٣,٠٥	المجموع

ومن الجدول السابق يتضح أن الاستثمار عن طريق المرابحات يبلغ أعلى الاستثمارات ، ففي عام ١٩٨٧ بلغت نسبة ٤٢٪ ، ثم ارتفعت عام ١٩٨٨ إلى ٦٣٪ ، وفي عام ١٩٨٩ بلغت ٥٩٪ وذلك من مجموع الاستثمارات مما يدل على تركيز البنك في استثماراته على صيغة المرابحة مع الإقلال من المضاربات التي كانت في عام ١٩٨٧ تبلغ ٢٧٪ ، ثم انخفضت عام ١٩٨٨ إلى ١٧٪ ثم انخفضت عام ١٩٨٩ إلى ١٢٪ وذلك من مجموع الاستثمارات . أما للمشاركات فنجد أن نسبتها بعد أن انخفضت من ٢١٪ عام ١٩٨٧ إلى ١٤٪ عام ١٩٨٨ قد ارتفعت عام ١٩٨٩ إلى ٢٥٪ مما يدل على تحسن في اتجاه البنك نحو الاستثمار بأسلوب المشاركة .

٢ - أسباب التركيز على عمليات المرابحة :

أ- قلة للمخاطرة في عمليات المرابحة للآمر بالشراء حيث يتم التمويل بعد أخذ الضمانات لسداد الأقساط وذلك بالمقارنة بأساليب وصيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى مثل للمشاركة أو المضاربة . وخاصة إذا لم يكن هناك سابقة تعامل مع طالب التمويل .

ب- إن عمليات المرابحة للآمر بالشراء لايندل فيها مجهودا ودراسة ومتابعة وتحملًا للمسئولية مع صاحب المشروع مثل المضاربة أو المشاركة أو المساهمة.

ج- أن عمليات المرابحة للآمر بالشراء تقترّب في إجراءات تنفيذها من مآثور عليه بعض العاملين بالمصارف الإسلامية أثناء عملهم السابق بإدارات الائتمان بالبنوك الربوية في منحهم القروض بالفائدة لعمالهم .

(١) للصلو : تقرير مجلس الإدارة عام ١٩٨٨ ، جدول رقم ٦/الإيضاحات ، وأيضا : تقرير مجلس الإدارة عام ١٩٨٩ ، جدول رقم ٥/الإيضاحات .

د- أن عمليات الربحية للأمر بالشراء سهلة التنفيذ وقصيرة المدة مما يترتب عليه سرعه دوران رأس المال وتحقيق ربح سريع مع تغطيتها لاحتياجات عدد كبير من المتعاملين مع المصارف الإسلامية .

ه- بعض أصحاب الأنشطة لا يفضلون صيغ الاستثمار الأخرى مثل المشاركة والمضاربة حفاظاً على أسرار عملهم والخوف من أن تكشف لبعض الجهات الخارجية مثل الضرائب ، بالإضافة إلى أن علاقة المصرف الإسلامي بالسلعة موضوع الربحية تنتهي بعد تنفيذ العملية ، وقد يوقع ثمنها ، ويستفيد بذلك صاحب النشاط وحده دون المصرف الذي يصبح له أقساط محددة الدفع فقط^(١).

٣- توقف بعض المتعاملين بالربحية عن السداد :

للتوقفون عن سداد بعض أو كل أقساط الربحية للأمر بالشراء يكرنا أحد صنفين من اللدنيين

هما :

١- معسر منعه ظروفه أن يقوم بالسداد فى الأوقات المحددة وينطبق عليه قول الله عز وجل : ﴿وإن كان فو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون﴾^(٢) وهذا الصنف يقوم المختصون بالمصرف الإسلامى بالتحرى وبحث ظروفه ومحاولة مساعدته على إجتياز ظروفه واستعادة مقرته على السداد وأمهاله حتى تتحسن ظروفه ويتمكن من السداد ، وقد ترى إدارة المصرف الإسلامى أنه قد حدث له كارثة مثل حريق المنشأة أو خلافه مما يستحيل عليه السداد بعد ذلك كما قد لا يوجد ضمانات عينية فيتم إعفاؤه من اللديونية للمستحقة عليه واعتبارها ديون معلومة .

٢- غنى مماطل يستطيع السداد ولا يقوم بالسداد وينطبق عليه الحديث الشريف : ﴿مطل الغنى ظلم يحل عرضه وعقوبته﴾^(٣)، وفى هذه الحالة يقوم للمصرف باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضده، ويعمل اللازم نحو التصرف فى الضمانات الموجودة لدى المصرف وتحويلها إلى سيولة لأخذ مستحقاته، كما يتم تقدير مقدار الضرر الواقع على المصرف نتيجة توقفه عن السداد وذلك بمعرفة المختصين وبموافقة الرقابة الشرعية بالمصرف ويتم تحميل هذا الغنى للماطل للتوقف عن السداد بقيمة الضرر الناشئ عن مماطلته فى السداد .

(١) نظير حسن يوسف دود ، (دور للمصارف الإسلامية فى تنمية الصنعية) ، رسالة ماجستير ، مقلمة إلى معهد للرسائل الإسلامية ، لقلعة ، ١٩٩٢ ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

(٢) سورة لقبة ، آية ٢٨٠ .

(٣) للصدر : (دليل الفتاوى لشرعية فى الأعمال للمصرفية) ، مركز الاقتصاد الإسلامى ، للمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والصنعية ، لقلعة ، ص ١٢٧ .

وفى كلتا الحالتين السابقتين ينتج تعطيل أوضاع جزء من الأموال الموظفة فى الاستثمار قصير الأجل بصيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء^(١).

ب - التوظيف الخارجى :

ليس هناك من أسرار يفضى بها عندما نقول بأن البنوك الإسلامية تعتمد على حد كبير على الأسواق المالية العالمية فى أوروبا وأمريكا لاستثمار فائض السيولة لديها فى أسواق السلع الدولية وتمويل التجارة العالمية وبذلك تكون البنوك الإسلامية قد أسهمت من غير قصد فى استنزاف المزيد من ثروات العالم الإسلامى تاركة بلاد للمسلمين تحت وطأة الحاجة للمال الذى يخرج ولا يعود^(٢).

وسوف نركز على بعض النقاط التى توضح مدى مساهمة التوظيف الخارجى فى وجود مشكلة صعوبة استثمار ودوران الأموال فى الاستثمار قصير الأجل فيما يلى :-

١- الأهمية النسبية للتوظيف الخارجى .

٢- مشكلة الأموال الموجودة طرف بنك الاعتماد والتجارة الدولى .

١- الأهمية النسبية للتوظيف الخارجى :

ليان الأهمية النسبية لتوظيف للمصارف الإسلامية أموالا بالخارج وعن طريق البنوك الأجنبية ، نذكر بعض الأمثلة للمصارف الإسلامية فيما يلى :

بيت التمويل الكويتى : مراجعة للبيانات عن عام ١٩٨٨ و١٩٨٧ بالايضاح رقم (٤) ما يلى :

مليئو معاملات المرابحة^(٣)

بالمليئو لكويتى		
١٩٨٧	١٩٨٨	مليئو معاملات
١٨٤ ٨١٣ ٥٣٠	١٩٦ ٦٠٧ ٥٣٣	- مؤسسات دولية
١١ ١١٤ ٤٣٤	١١ ٧٦٥ ٦٤٨	- مؤسسات مالية إسلامية
١٩٥ ٩٣٦ ٩٦٤	٣٠٨ ٣٧٣ ١٨١	المجموع

(١) من لصعوبة التعرف على حجم هذه المشكلة حيث لا تتوفر أرقام عنها غالباً فى إبيات الشورة للمصارف الإسلامية .

(٢) د/ سلى حمود ، (صين التمويل الإسلامى - مزيا وعقبات كل صيغة ودورها فى تمويل التنمية) ، بحث مقدم إلى ندوة إسهم لفكر

الإسلامى فى الإقتصاد للعاصر ، مركز صالح عبد الله ككل ، لقلعة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٣ .

(٣) انظر ، تقرير مجلس الإدارة ، ص ٢٦ .

ومما سبق نجد أن نسبة التوظيف بالربحية في المؤسسات الدولية عام ١٩٨٨ تعادل ٣٥,٩٤٪ في حين أن نسبتها في المؤسسات المالية الإسلامية ٦٥,٥٪، وفي عام ١٩٨٧ كانت نسبة الربحية في المؤسسات الدولية ٣٣,٩٤٪ ونسبتها في المؤسسات الإسلامية ٦٧,٥٪ مما يعني ثبات النسبة في العامين تقريبا. وفي الإيضاح رقم (٦) نجد ما يلي:

مدينو معاملات للربحية وآخرون متوسطو الأجل (١):

١٩٨٧	١٩٨٨	مدينو معاملات مربحة
٦٣ ٢٤٠ ٣٦٠	٥٤ ٧٠٣ ٩٢٤	- مؤسسات دولية
١١٣١ ٣٢٨	٤٧٨ ٩٠٧	- شركات وأفراد محليون
٦٤ ٣٧١ ٦٨٨	٥٥ ١٨٣ ٨٣١	المجموع

لو مما سبق يتضح ضخامة التوظيف الخارجي لدى مؤسسات دولية بالخارج حيث بلغ نسبة ١,٩٩٪ عام ١٩٨٨، ٢,٩٨٪ عام ١٩٨٧ في حين أن تمويل الشركات والأفراد المحليون شبه منعدم ولم تبلغ نسبته ١٪ وبلغت ٩٪ فقط عام ١٩٨٨، ٨,١٪ عام ١٩٨٧، وذلك مما يدل على أن مهمة المصرف هي تلقي الإيداعات لتحويلها للتوظيف بالخارج لدى المؤسسات الأجنبية باستثناء جزء ضئيل يوظف في المؤسسات المالية الإسلامية كما سبق توضيحه.

بنك فيصل الإسلامي السوداني: بالنظر في ميزانية البنك عام ١٤٠٨هـ (٢) نجد ما يلي:

١٤٠٧هـ	١٤٠٨هـ	التقديرة بالبنوك (بالجنية السوداني)
١٢٨٤٩٦٢	١٣١٠٩٩٦	تقديرة بالبنوك المحلية
١٩٨٢١١٤٣	٦١٠٨٢٣٥٣	تقديرة بالبنوك الأجنبية

نجد أن نسبة التقديرة للوجود بالبنوك المحلية ضئيلة بالمقارنة بالتقديرة للوجود بالبنوك الأجنبية حيث تبلغ نسبتها عام ١٤٠٧هـ ٦,٥٪ انخفضت عام ١٤٠٨هـ إلى نسبة ١٥,٢٪ من التقديرة بالبنوك الأجنبية.

(١) للرجع لسابق، ص ٢٧.

(٢) انظر تقرير مجلس الإدارة، عام ١٤٠٨، ص ٢٦.

الاستثمارات طويلة الأجل : (بالجنيه السوداني)

الاستثمار	١٤٠٨هـ	١٤٠٧هـ
الاستثمارات خارج السودان	١٢٦٢٩٢١٠	٩٠٢٢٧٠٢
الاستثمارات داخل السودان	١٠٩١١٢٠٠	١٠٩١٠٢٠٠
المجموع	٢٣٥٤٠٤١٠	١٩٩٣٢٩٠٢

ومن ذلك نجد أن الاستثمارات خارج السودان ارتفعت عام ١٤٠٨هـ أكثر من الاستثمارات داخل السودان بينما كانت أقل من الاستثمارات داخل السودان ، حيث كانت نسبة الاستثمارات خارج السودان ٣, ٤٥٪ ونسبة الاستثمارات داخل السودان ٧, ٥٤٪ عام ١٤٠٧هـ ، ثم أصبحت نسبة الاستثمارات خارج السودان ٧, ٥٣٪ بينما نسبة الاستثمارات داخل السودان ٣, ٤٦٪ عام ١٤٠٨هـ وذلك من مجموع الاستثمارات طويلة الأجل .

بنك دبي الإسلامي : في دراسة للبنك عن توزيع الاستثمارات في نهاية ١٩٨٩^(١)، أتضح أن الاستثمارات الخارجية تبلغ ١٨١٩٨٠٥ ألف درهم بما يعادل ٢٢, ٧٠٪ من إجمالي الاستثمارات، في حين تبلغ الاستثمارات المحلية ٧٧٦١٩٤ ألف درهم بما يعادل ٢٩, ٧٨٪ من إجمالي الاستثمارات ، ومسبق يدل على تركيز البنك على التوظيف الخارجي الذي بلغ أكثر من ثلثي إجمالي التوظيف في حين بلغ التوظيف المحلي أقل من الثلث .

بنك فيصل الإسلامي المصري : من واقع تقرير مجلس الإدارة عن عام ١٤٠٩هـ (٢) فيما يلي جدول استخدامات البنك ووزنها النسبي :

(قيمة باللون دولار)

م	البيان	القيمة	الوزن النسبي٪
١	التوظيف الخارجي	٤٩٩,١	٣٢,٧٤
٢	مضارب لدى البنك المركزي	٤٧٩,٣	٣١,٤٤
٣	مراجعات ومشاركات في السوق المحلية	٤٣٠,٧	٣٧,٦٠
٤	استثمارات عقارية	٦٤,٠٠	٤,٢٠
٥	مساهمات في شركات وبنوك ومؤسسات مالية	٦١,٣	٤,٠٣
	الإجمالي	١٥٢٤,٣	٪١٠٠

(١) تظر ، (تجربة بنك دبي الإسلامي) ، دراسة مقلمة إلى ندوة تقييم البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ٥ .

(٢) تظر ، تقرير مجلس الإدارة ، ص ٤٠ - ٤٢ مع ملاحظة أنه قد انخبر عام ١٩٨٩/١٤٠٩م وذلك لامكان للقرارة مع لبنوك لسابق

ذكرها (لتقارب سنوات للقرارة) .

ومما سبق يتضح أن نسبة التوظيف الخارجى ٧٤, ٣٢٪ من إجمالى استخدامات البنك وهى أكبر نسبة فى الاستخدامات مما يدل على الأهمية النسبة الكبيرة للتوظيف الخارجى . وذلك على الرغم من انخفاضها بالمقارنة بنسب التوظيف الخارجى فى البنوك الإسلامية السابق ذكرها بصفة عامة ، ويرجع ذلك فى رأى الباحث إلى توظيف البنك مبالغ كبيرة لدى البنك المركزى المصرى بلغت بنسبة ٤٤, ٣١٪ من مجموع استخدامات البنك .

٢- مشكلة الأموال الموجودة طرف بنك الاعتماد والتجارة الدولى :

سوف يتم تناول هذه المشكلة من زلوية واحدة فقط وهى تسببها فى تعطيل استثمار جزء من الأموال للموظفة فى الاستثمار قصير الأجل خارج بلاد المصارف الإسلامية . وبدأت المشكلة بصطور قرار من السلطات المختصة فى لندن بتجميد نشاط البنك فى ١٩٩١/٧/٥ م ، ثم أصدرت المحكمة العليا البريطانية قرار بالموافقة . على تصفيته فى ١٩٩٢/١/١٤ ، ومنذ تاريخ التجميد وحتى الآن تمت بعض الإجراءات القضائية ولكن لم تحصل المصارف الإسلامية على أموالها الموجودة بالبنك ولا حتى على جزء منها مما تسبب على الأهل فى تعطيلها ، وإن كان ينتظر عدم الحصول على جزء كبير منها ، حيث قرر مكتب ووتربرايت هاوس للمكلف بالتصفية بأن قيمة الأصول الموجودة تعادل ١٠٪ تقريبا من إجمالى الموجودات ، وعلى الرغم من أنه تم الاعتراض على ذلك وكلف مصرفى آخر بإعادة التقييم والتصفية ، ومع وجود تسويات معروضة من حكومة أبوظبى (بصفتها من كبار المساهمين)^(١) . فإنه مما لا شك فيه أن المصارف الإسلامية يصعب عليها الحصول على كل أموالها الموجودة طرف البنك واحتمال ضياع جزء كبير منها فضلا عن عدم الاستثمار عدة سنوات .

وهذه الأموال المعطلة أو للعرضة لضياح جزء كبير منها تبلغ أرقام هامة تفوق رأس المال فى بعض المصارف الإسلامية ، فمثلا بلغت الأموال الموجودة لبنك فيصل الإسلامى المصرى عندما حدثت الأزمة مبلغ ٣٣٧ مليون دولار أمريكى^(٢) بنسبة حوالى ٢٠٪ من إجمالى أرصدة التوظيف والاستثمار البالغ قدره ١٧٠١,٣ مليون دولار أمريكى^(٣) . ولقد جاء فى تقرير مراقبى الحسابات عن ميزانية ١٤١٣هـ ما يلى : تضمن بند للشاركات والمضاربات وللربحيات التجارية والائتاجية واستثمارات عقارية مايعادل ١١٢٦,١ مليون جنيه مصرى . وصيد حسابات العمليات التجارية لدى بنك الاعتماد والتجارة الدولى / لندن والذى أصدرت المحكمة العليا البريطانية قرارا بالموافقة على تصفيته فى

(١) المصدر : بنك فيصل الإسلامى للمصرى ، تقرير مجلس الإدارة ، محاضر اجتماعات الجمعية العمومية ، نشرات الدورية لإذرة

لبحوث الاقتصادية ، أعوام ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣هـ .

(٢) تقرير مجلس الإدارة ، ١٤١١هـ ، ص ١٣ .

(٣) للرجع لسابق ، ص ٢٩ .

١٩٩٢/١/١٤ م، وحفاظاً على حقوق البنك فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الشأن . هذا ومازالت التسويات المعروضة من كبار المساهمين في بنك الاعتماد والتجارة الدولي غير مستكملة لعناصر تفاعلها وهي موافقة السلطات القضائية في كل من إنجلترا و كايمان ولو كسمبورج حيث رفضت محكمة الاستئناف في جلستها بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩٣ م مشروع التسوية المعروضة ، الأمر الذي يترتب عليه أن يعاود اللودعون والدائتون مفاوضة كبار المساهمين الممثلين في حكومة أبوظبى للتوصل إلى مشروع أفضل للتسوية^(١) . وحتى تبين حجم للمشكلة بصورة أدق فيما يلي جدول لإجمالي استثمارات البنك عام ١٤١٣هـ^(٢).

المبلغ بالمليون جنية مصرى	البيان
٦٣٣,٩	مضاربات لدى البنك المركزى للمصرى
١٢٥,٤	مساهمات فى بنوك وشركات تابعة وذات مصلحة مشتركة
٣٩٣٥,٨	مشاركات ومضاربات ومراجعات تجارية وإنتاجية واستثمارات عقارية
٤٧٣٥,١	الإجمالي

والمبلغ الموجود طرف بنك الاعتماد والتجارة وقدره ١,١٢٦ مليون جنية مصرى يدخل ضمن مبلغ للمشاركات والمضاربات والمراجعات التجارية والإنتاجية والاستثمارات العقارية .

ومما سبق نجد أن المبلغ الموجود طرف بنك الاعتماد والتجارة تبلغ نسبتة ٦,٢٨٪ من إجمالي المشاركات والمضاربات والمراجعات التجارية والإنتاجية والاستثمارات العقارية ، وتبلغ نسبته ٢٣,٨٪ من إجمالي الاستثمارات . كما أنه بالنظر فى ميزانية البنك عن عام ١٤١٣هـ نجد أن حقوق المساهمين كما يلي:

١٥٥,٠ مليون جنية مصرى	رأس المال للدفع
٣٣,٠ مليون جنية مصرى	الاحتياطيات
١٨٨,٩ مليون جنية مصرى	مجموع حقوق المساهمين

ومما سبق نجد أن المبلغ الموجود طرف بنك الاعتماد والتجارة يعادل تقريبا ستة أضعاف حقوق المساهمين فى نهاية ١٤١٣هـ .

(١) انظر ، للرجع لسابق ، ص ١٩ .

(٢) للصدر : للرجع لسابق ، ص ١٢ : ١٨ .

وتجد أن حسابات الاستثمار تبلغ ٣، ١٤٦، ٤ مليون جنية مصرى ، أى إن المبلغ الموجود طرف بنك الاعتماد والتجارة تبلغ نسبته ٢، ٢٧٪ من قيمة ودائع الاستثمار . ولقد تسببت هذه المشكلة فى عدم صرف أرباح للمساهمين عن عامى ١٤١٢، ١٤١٣هـ وتحويل أرباح البنك إلى المخصصات والتي بلغت مجملتها ٤، ٢٥٢ مليون جنية مصرى عام ١٤١٣هـ .

ومما سبق يتضح مدى خطورة هذه المشكلة وتسببها فى تعطيل مبلغ كبير من الاستثمارات قصيرة الأجل بالخارج بالإضافة إلى احتمال ضياع جزء كبير من هذه الاستثمارات.

ثانياً : صعوبة الاستثمار قصير الأجل فى المشاريع التنموية

أعلنت المصارف الإسلامية عند إنشائها التزامها على القيام بإنشاء المشاريع التنموية، وتم التأكيد على ذلك فى قوانين ولوائح إنشائها باعتبار أن الهدف من إنشائها هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١). ولكن للمشاريع التنموية سواء كانت زراعية أو صناعية تتطلب أن تكون استثمارات طويلة الأجل بحكم طبيعتها لما يلزمها من ضرورة إعداد دراسة الجلودى وإجراءات تأسيس وعمل بنية أساسية ، وقد يلزم الأمر استيراد معدات والآت إلخ . وذلك قبل البدء فى الإنتاج ثم بعد ذلك مراحل تجارية للإنتاج وتدريب العمالة وأعمال التسويق وذلك يعنى بصفة عامة الاحتياج لفترة طويلة حتى تبدأ هذه المشروعات التنموية تؤتى ثمارها ونظراً لأن معظم الودائع بالمصارف الإسلامية قصيرة الأجل فيلزم استثمارها فى استثمار قصير الأجل ، وذلك لحق أصحاب الودائع قصيرة الأجل فى سحبها فى نهاية المدة وأيضاً صرفهم لأرباح استثمارها فى هذه الفترة القصيرة ، ولذا يلزم للمصارف الإسلامية لإمكان قيامها بإنشاء مشروعات تنموية طويلة الأجل أن توظف فى ذلك أموال ودائع طويلة الأجل حتى لا يمكن سحبها أثناء إنشاء هذه المشروعات وتعريض المصرف الإسلامى للخطر عند حلول أى أزمة ثقة نتيجة إشاعات أو خلافه مما يتج عنه قيام الودعون بسحب ودائعهم .

ويقول أحد علماء الغرب وهو البرفسور د. فولكر نينهاوس ، أستاذ الاقتصاد بجامعة بنجوم، يلمانيا الغربية : (ويتوقع للودعون الذين أودعوا أموالهم فى حسابات استثمارية الحصول على عوائد مجدية منذ البداية . فإذا قدم مصرف إسلامى تمويلاً لمشاريع مع فترة تأسيس قوامها ستان أو ثلاث أو أكثر (على أساس للمشاركة) ، فان هذا يعنى أن المصرف وأصحاب الحسابات الاستثمارية لن يتلقوا أى

(١) انظر على سبيل المثال : للعدد رقم ١ من اتفاقية إنشاء بنك الإسلامى للتنمية بجمدة ، مجلة للسلم للعصر، لعدد الاثناى ، شوال ١٣٩٤هـ ، ص ١٥٤ ، وأيضاً للولد ٥٤ ، من نظام الأساسى لبنك دنى الإسلامى ، مجلة للسلم للعصر ، لعدد رقم ٣ ، رجب ١٣٩٥هـ ، ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، وأيضاً قانون إنشاء بنك فيصل الإسلامى السعودى مادة ٤ ، مجلة للسلم للعصر ، لعدد رقم ١١ ، ١٣٩٧هـ ، ص ٢١٤ ، وأيضاً للولد ٣٢ ، قانون إنشاء بنك فيصل الإسلامى للمصرى ، مطبوعات لبنك ص ٥ ، وأيضاً لنظام الأساسى وعقد لتأسيس لمصرف قطر الإسلامى ، ٣٠٣ : ١٤٠هـ ، مطبوعات للمصرف ، ص ٣١ .

دخل من الاستثمار لمدة طويلة . وثمة عقبة أخرى أمام تمويل المشاريع هي هيكل الاستحقاق للودائع ، إن معظم الودائع قصيرة المدى ، ومن الخطر تمويل مشاريع متوسطة المدى وطويلة المدى من أموال قصيرة المدى .

وهناك مشكلة أيضاً للمصارف التقليدية وهي سوء تنظيم مواعيد الاستحقاق ، ولكنها مشكلة أخطر بالنسبة للمصارف الإسلامية لأنها لم تطور بعد أدوات كافية لوضع أموال إضافية قصيرة الأجل لجمع الأموال في حالة حدوث نقص في السيولة ، كما أنها ليست لها سبيل إلى تسهيلات الإقراض ذات الفائدة للمصارف المركزية . إن بعض هذه العقبات التي تعوق تمويل المشاريع للمتوسطة والطويلة الأمد ، القائمة على أسس للمشاركة في الربح والخسارة يمكن التغلب عليها باكتساب مزيد من الخبرة والمستحدثات المالية في المستقبل ، وإذا قدمت للمصارف الإسلامية تمويلًا بالعملة الأجنبية فإنها تتوقع السداد وتمويل أنصبتها في الأرباح بالعملة الأجنبية أيضاً كالدولار الأمريكي مثلاً ، وقد يستخدم المصرف ، كمقياس لربحية مشروع ما نسبة (مرور رأس المال) ولكن هذه النسبة (المئوية) ، تحسب عادة على أساس أرقام محددة بالعملة (الوطنية) وعندئذ يعتمد المصرف على تمويل الأرقام على أساس الدولار الأمريكي (مطبقاً سعر الصرف المتوقع) ويقرر ما إذا كان سيمول للمشروع أم لا .

وحيثما تتحقق الأرباح ، سيطلب المصرف التعهد بتحويل أرباح للمصرف إلى الدولار الأمريكي ، ولكن إذا حقق المشروع ربحاً كبيراً بالعملة الوطنية ، ولكنه لا يكسب دولارات أمريكية مباشرة ولا يندخر دولارات أمريكية (لأنه يدفع ثمن وارداته بالدولار الأمريكي) ، عندئذ قد تواجه البلد نفس مشاكل النقص في النقد الأجنبي تماماً كالمشاكل التي ستواجهها لو أن التمويل جاء من مصارف تقليدية ، لذا ليس للمصرف الإسلامي اللطالبة بمبلغ محدد من الدولارات الأمريكية كل سنة كما للمصرف التقليدي ، ولكن للمصرف الإسلامي يمكن أن يطالب بتصيب معين من الأرباح بالنقد المحلي وتحويل هذا المبلغ إلى دولارات أمريكية ، بينما يكون مرهوناً به (ويختلف حسب أداء الاقتصاد الجزئي للمشروع ، فإن اللطالبة بالنقد الأجنبي لا تعتمد على أداء الاقتصاد الكلي للبلد . إن المبلغ المطلق لتصيب للمصرف من الربح سينخفض بانخفاض الدخل الصافي للمشروع ، ولكن اللطالبة بالنقد الأجنبي لن تنخفض حينما تنخفض الأرباح من النقد الأجنبي)^(١) .

وما سبق يتضح وجود عقبات في مساهمة التمويل القصير الأجل للمشاريع التمولية من وجهة نظر غربية حاولت التشكيك في أبلوجية المصارف الإسلامية ولكنها اعترفت أن بعض هذه العقبات التي تعوق تمويل المشاريع للمتوسطة والطويلة الأجل القائمة على أسس للمشاركة في الربح والخسارة

(١) لبروفسور د. فولكر نيهلوس ، (الصيرفة الإسلامية وأزمة اللبون لثانية) ، بحث قدم في اجتماع عام عن نظام النقلى ومسئولية لكاتس في برلين ، ٢١-٢٤ أغسطس ١٩٨٨ ، مجلة للسلم المعاصر ، لعلطن ٥١ ، ٥٢ ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

يمكن التغلب عليها باكتساب مزيد من الخبرة والمستحدثات المالية في المستقبل ، كما لفت النظر إلى المشاكل الناتجة عن استثمارات المصارف الإسلامية بالعملة الأجنبية. ومما لاشك فيه أنه توجد صعوبات في توجيه الودائع القصيرة الأجل بالعملة الأجنبية إلى المشاريع التنموية مما نتج عنه أخطاء لا يستهان بها مما عرض تجربة المصارف الإسلامية لنقد شديد حتى ، وعلى سبيل المثال ما يلي :

دولة المصرفية الإسلامية : من أكبر المشاكل التي أثرت في مسيرة البنوك الإسلامية وانخرقت

بها عن مسارها هي طبيعة أموال المودعين ، فقد كانت أغلب هذه الأموال دولارات نفطية ، والأمر إلى هنا هين ، ولكن المسألة تعقدت ، بمرحص أصحاب القرار في المصارف الإسلامية على الإبقاء على هذه الأموال دولارية بحجج شتى منها التزامها برد هذه الأموال بالدولارات . وكانت النتيجة الطبيعية أن اتجهت هذه الأموال إلى أسواق المضاربات الخارجية الساخنة على العملة وعلى السلع ، معرضة أموال الناس لأكبر المخاطر ، فضلا عن حرمان الأمة من خيرات هذه الأموال التي تعود على الغرب بعائد مجز مع تشغيل عماله ونمو تكنولوجيته ، وأهم من ذلك كله جر الفقيه لتبرير هذه العقود المنحرفة . واحتج المسئولون بعدم اكتمال الأدوات المصرفية والإستثمارية وضيق قنوات حركة المدخرات إلى الإستثمار في البلاد المسلمة . وبالطبع زادت الأزمة حدة بتحريك المصارف الإسلامية من طموحات الإستثمار إلى دوامة الأنشطة المالية نتيجة عدم الإنسجام بين المدخلات والمخرجات^(١).

ومن كل ما سبق ذكره يتضح بجلاء ووضوح صعوبة مساهمة الإستثمار قصير الأجل بالمصارف الإسلامية في المشاريع التنموية طويلة الأجل .

(١) يوسف كمال محمد ، (فقه الاقتصاد إنقلى) لقاها ، دار لصاينى ، دار الهناية ، ١٤١٤هـ ص ٢٠٧ .